URUK FOR HUMANITIES 2026;19:305–317

RESEARCH ARTICLE

A geopolitical analysis of the impact of transnational organized crime in Iraq on state and societal security.

Ahmed Hassan Majhool Al-Hasnawi

College of Education for Human Sciences/Al-Muthanna University

ABSTRACT

Transnational organized crime poses a threat to both Iraqi and international national security. The recent political, economic and social developments in Iraq have made it an attractive environment for such criminal activities. The degree and nature of this threat has increased and it has become a serious problem that threatens the security and economy of the Iraqi state and the security and stability of its citizens to the point of restricting the state's ability to protect its economy and citizens from these serious crimes. The research aims to shed light on transnational organized crime in Iraq, identify its characteristics, analyze and interpret the nature of the threats it can pose to the security of the state and society if left unchecked. The research has reached a set of conclusions, including: globalization and the development of technology and Communications contributed to the expansion and spread of organized crime in Iraq, and the emergence of new criminal markets. Organized crime poses a significant threat to the security of the state and society in Iraq, to the point of undermining the ability of the state to achieve security and stability.

Keywords: **Geopolitical analysis, Transnational Organized Crime, National Security, Iraq, threats.**

مقالة بحثية

تحليل جيوسياسي لتأثير الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في العراق على أمن الدولة والمجتمع

أحمد حسن مجهول الحسناوي

كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة المثنى-العراق

الملخص:

تشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تهديداً للأمن الوطني العراقي والدولي على حدٍ سواء. أدت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخيرة في العراق الى جعله بيئة جاذبة لمثل هذه الانشطة الاجرامية. ليصبح موضع اهتمام فيما يتصل بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ وذلك بعد أن تزايدت درجة هذا التهديد وطبيعته وأصبح مشكلة خطيرة تهدد أمن واقتصاد الدولة العراقية وأمن واستقرار مواطنيها الى درجة تقييد قدرة الدولة على حماية اقتصادها ومواطنيها من هذه الجرائم الخطيرة.

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود في العراق، وتحديد خصائصها وتحليل وتفسير طبيعة التهديدات التي يمكن أن تشكلها على أمن الدولة والمجتمع في حال تركت دون رادع، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها: أسهمت العولمة وتطور التكنولوجيا والاتصالات بتوسيع وانتشار الجريمة المنظمة في العراق، ونشوء أسواق اجرامية جديدة. تشكل الجريمة المنظمة تهديداً كبيراً لأمن الدولة والمجتمع في العراق، لدرجة تقويض قدرة الدولة على تحقيق الأمن والاستقرار.

الكلمات المفتاحية : تحليل جيوسياسي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الأمن الوطني، العراق، التهديدات.

Received 7/8/ 2025; accepted 14/9/ 2025. Available online 4/1/2026

* Corresponding author.

E-mail addresses: **ahmed.alhasnawi.@mu.edu.iq**

https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1025

2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).

المقدمــة:

اكتسبت ظاهرة الجريمة المنظمة طابعاً عابراً للحدود الوطنية نتيجة للتطورات التحويلية التي أدخلتها العولمة المتزايدة، والتي أدت الى توسع مصالح الجريمة المنظمة ومجالات عملها، فأصبحت ذات تأثير سلبي على السوق الاقتصادية العالمية، وقد أثبتت الشبكات الاجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية قدرتها على تكثيف استراتيجياتها مع التغيرات التي تحدث داخل المجال الجغرافي الدولي واستغلال الفرص التي خلفتها عولمة السوق والتحول وكسر الحدود والحواجز السياسية بهدف تحقيق أقصى قدر من الربح وتعزيز السلطة.

أثرت المشاريع والأنشطة الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية تأثيراً منهكاً وصعباً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، إذ أعاقت الجريمة المنظمة إعادة الإعمار والتنمية، وأصبحت عقبة رئيسة أمام بناء الدولة، كما تعززت الفوضى والعجز الأمني والتمردات واستدامتها بالأنشطة الإجرامية؛ ومُول الصراع الطائفي بالأنشطة الإجرامية وحُفز بالرغبة في السيطرة على الأسواق الإجرامية، فقد أوجدت المشاريع الإجرامية العابرة للحدود الوطنية انعداماً أمنيا واسع النطاق في العراق منذ عام 2003 الى الوقت الحاضر، من خلال تعاظم عمليات الاختطاف والابتزاز، والاتجار بالمخدرات، وغسيل الأموال، والاتجار بالبشر وتهريب البشر، والاتجار بالأسلحة، وتهريب النفط والاثار، والجرائم البيئية والالكترونية وغيرها، كما شغلت الجريمة المنظمة دور المفسد الاقتصادي والسياسي في صناعة النفط التي كان من المتوقع أن تكون محرك النمو وإعادة الإعمار في عراق بعد الغزو الأمريكي في 2023/4/9، بل تطورت الجريمة المنظمة العابرة للحدود بشكل مكثف ومدمر في العراق، وأصبحت تشكل تهديداً خطيراً لأمن الدولة ومجتمعها .

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث بالإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: (ما تأثير الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في العراق على أمن الدولة والمجتمع؟) وتنبثق من هذا التساؤل الرئيس تساؤلات ثانوية أخرى هي كالآتي: هل هناك اتفاق دولي على مفهوم وخصائص وأنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؟ كيف تشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود العراقية تهديداً لأمن الدولة الوطني ومجتمعها؟ هل هناك علاقة ارتباط وثيقة بين الجريمة المنظمة والفساد المالي والاداري في العراق؟ جميع هذه التساؤلات وغيرها سيجيب عليها البحث وفقاً لرؤية تحليلية جيوسياسية .

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في العراق مستفحلة بدرجة كبيرة، ولا سيما جرائم المخدرات، وجرائم غسيل الأموال، لدرجة قد تشكل تهديداً خطيراً على أمن الدولة العراقية وأمن وسلامة واستقرار مجتمعها مستقبلاً، في حال تزايدت تجارة المخدرات بأنواعها وكمياتها المضبوطة، فضلاً عن تزايد عمليات غسيل الأموال، وارتفاع معدلات الجرائم الأخرى العابرة للحدود الوطنية، والجرائم العادية المرتبطة بها، وارتفاع معدل الخروقات الأمنية من قبل المجرمين عبر الحدود الوطنية أو من خلال ممارسة الضغط والتهديد على المؤسسات الحكومية وموظفيها، بغية شرائهم بالأموال أو تهديدهم بالتصفية الجسدية، فضلاً اعطاء فرصة لبعض الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في شؤون العراق الداخلية وانتهاك سيادته بذريعة مكافحة عمليات الارهاب وجرائم المخدرات وجرائم غسيل الاموال في العراق، جميع هذه القضايا المرتبطة بالجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغيرها يحتمل أن تنعكس آثارها سلباً على قوة الدولة العراقية وسيادتها وقرارها السياسي وعلى علاقاتها الخارجية وعلى اقتصادها، ومن ثم على تحقيق الأمن والاستقرار والرفاه الاجتماعي لمجتمعها. كذلك يفترض البحث عدم وجود تعريف قانوني دولي متفق عليه للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وهذا يجعل من الصعب تحديد تعريف شامل للجريمة المنظمة العابرة للحدود دون الرجوع الى السياقات المحلية لكل دولة، كما لا يوجد اتفاق دولي على تصنيف أنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الجريمة المنظمة في العراق، وتحديد خصائصها وأنواعها وأكثرها تهديداً، فضلاً عن

تحليل وتفسير طبيعة التهديدات التي يمكن أن تشكلها على أمن الدولة والمجتمع في حال تركت دون رادع، وذلك من أجل تمكين سلطات انفاذ القانون من اتباع نهجاً متكاملاً للتصدي لهذه التهديدات والمخاطر، بغية تحسين وترسيخ الحكم الرشيد في العراق واعادة بناء الدولة بعيداً عن الصراعات.

منهج البحث:

انطلاقاً من تساؤلات مشكلة البحث وفرضيته، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لوصف وتفسير مفهوم وخصائص وأنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، فضلاً عن استخدام منهج تحليل القوة لتحليل وتفسير تأثير الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية العراقية على قوة العراق وسيادته وعلاقاته وأمن واستقرار الدولة والمجتمع.

حدود البحث:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة (2018 ـ 2023)، مع الاشارة الى بعض المدد الزمنية السابقة حسب متطلبات البحث، أما الحدود المكانية فتمثلت بالموقع الجغرافي لدولة العراق، التي تقع جغرافياً وسط العالم، تحديداً في جنوب غرب قارة آسيا، بين دائرتي عرض (6¯ 29° ـ 27¯ 37°) شمالاً، وقوسي طول (39 38°ـ 36 48°) شرق خط كرنيش تحدها من الشمال دولة تركيا، ومن الشرق جمهورية ايران الاسلامية، ومن الجنوب دولة الكويت ، ومن الغرب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة سوريا. خريطة (1) .

المطلب الاول : مفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وخصائصها و أنواعها:

أولاً :مفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

يعد مفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مفهوماً غامضاً ومثيراً للجدل، ويثير نزاعات متكررة في العلوم الجنائية والأمنية؛ بسبب تنوع واختلاف التعريفات التي تنتجها الأنظمة القانونية للدول، فالتعريفات القانونية المعتمدة في معظم الدول واسعة جداً الى درجة يمكن تطبيقها على مجموعة واسعة من الجرائم.(1،ص946)، غير أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة المنعقدة في عام 2000، تؤيد تعريفاً

خريطة (1) الموقع الجغرافي للعراق

Source: maps of world, political map of accessed May 11, 2025. Iraq, Available at the link: https://www.mapsofworld.com/iraq/iraq-political-map.html

شاملاً وواسع النطاق للجريمة المنظمة، حاز هذا التعريف على موافقة معظم دول العالم المشاركة في هذه الاتفاقية، إذ تنص المادة 2(أ) من الاتفاقية: تعرف الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على أنها مجموعة من الجرائم الخطيرة التي ترتكبها جماعات اجرامية منظمة من أجل الربح. (2،ص2)، كما عرفت الاتفاقية الجماعة الاجرامية على أنها جماعة منظمة تتألف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بالتنسيق بهدف ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية للحصول على منفعة مالية. (3،ص126)، من ذلك فإن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تشمل جميع الأفعال الإجرامية الخطيرة ذات الطابع الدولي، التي تُرتكب بدافع الربح، والتي تتورط فيها أكثر من دولة، وهناك العديد من الأنشطة التي يمكن وصفها بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالبشر، وغسيل الأموال، والاتجار بالأسلحة، والسلع المقلدة، والحياة البرية، وبعض الجرائم الإلكترونية.(4،ص1)، في حين مكتب التحقيقات الفيدرالي التابع لوزارة العدل الأمريكية الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على أنها مؤامرة إجرامية

مستمرة، أي وجود هيكل تنظيمي ثابت، ومؤامرة يُغذيها الخوف والفساد. (5،ص7)، ويعرفها تقرير مجلس الأمن عام 2000 على تشمل جرائم الاتجار بالمخدرات والقرصنة والاتجار بالبشر والجرائم المالية بما في ذلك تمويل الإرهاب وغسل الأموال وتمويل انتشار الأسلحة وتهريب البشر ونهب الموارد الطبيعية والاتجار بها وتهريب السلع والاتجار بالحياة البرية.([6]،ص948)،وتجرم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هذه الجرائم بطريقة مختلفة في إطار تشريعاتها الوطنية، وقد يؤدي هذا إلى اختلاف النهج الذي تتبناه كل دولة عند تفسير التعريفات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتطبيق الاتفاقية، وخاصةً كأساس للمساعدة القانونية المتبادلة أو تسليم المجرمين.([7]،ص22).

ثانياً : خصائص الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

تختلف المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية اختلافاً كبيراً من حيث خصائصها المتمثلة بالهيكل التنظيمي، ونوع النشاط، والحجم والمدى الإقليمي، إذ تعمل الجريمة المنظمة من خلال شبكة من الجماعات المتجانسة والمترابطة وهي نشطة في عدد من المجالات التي تتراوح بين الاحتيال المصرفي والجرائم الإلكترونية. والاتجار بالمخدرات والاتجار بالسلع والأشخاص ومصادرة الأموال الحكومية، وتعد عملية العولمة أحد أهم العوامل في تطور هذه الظاهرة وتباين خصائصها من دولة الى أخرى.(8،ص273)، إذ تختلف الجريمة العادية عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود. فالأولى، تمثلها الجرائم المحلية، كالسطو والسرقة والاعتداء، هذه الجرائم تخطط وترتكب وتخفى في دولة واحدة، وتتمتع دولة واحدة بالاختصاص القضائي، أي الحق في الفصل في القصية، بينما تختلف الجرائم العابرة للحدود في خصائصها عن الجرائم العادية؛ لأنها تمتد عبر دول متعددة والعديد من الاختصاصات القضائية المختلفة في تفسيرها لمفهوم الجريمة المنظمة. ([9]،ص5)، كما يجب التمييز أيضاً بين الجرائم العابرة للحدود الوطنية والجرائم الدولية، فالجرائم الدولية هي الجرائم التي ترتكبها الدول ضد السلام الدولي وضد الإنسانية، إذ تتباين دوافع الأفراد المشاركين في النشاط الإجرامي الدولي تبايناً كبيراً، ويبدو أن الأغراض المؤسسية لهذه الجرائم سياسية أو اقتصادية إلى حدٍ كبير.([10]،ص132)، ومن خصائص الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أنها أصبحت جريمة عالمية ووصلت إلى مستويات الاقتصاد الكلي، ويتضح ذلك بشكل واضح عندما يتم الاتجار بالبضائع غير القانونية التي يتم الحصول عليها من قارة عبر قارة أخرى وتوزيعها في قارة ثالثة، على سبيل المثال تدفق المخدرات من دولة الى أخرى ومن قارة الى أخرى.([11]،ص14)،ومن خصائصها أيضاً انها تعكس تزايداً مضراً واختلالاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً مستمراً في الدول التي تستفحل فيها، ويمكن التعرف على مرتكبيها من خلال وجود أفراد يعملون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وقد يكون هؤلاء الأفراد سياسيين أو رجال أعمال أو أعضاء نقابات أو مجرد أفراد مسلحين، أو أعضاء سريين في حكومة توفر لهم الحماية مقابل قيامهم بارتكاب جرائم شنيعة.([12]،ص273)،كما توصف هذه الجرائم بأنها صناعة بمليارات الدولارات تعمل عبر الحدود، مستغلة الفئات الضعيفة، ومقوضة للأمن العالمي تنخرط الشبكات الاجرامية فيها بمجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية غير المشروعة، تتزايد في ظل الحكومات الضعيفة والمتأثرة بالصراعات مما يعكس ديناميكيات الفوضى الاجتماعية، والانتهازية الاقتصادية وضعف الحوكمة.([13]،ص278)،من سماتها وخصائصها المميزة انها لا تسرق المال فقط، بل تسرق مستقبل الشعوب، وتفسد المجتمعات، وتدمر حياة الناس، إذ تمثل المليارات المفقودة بسبب التدفقات المالية غير المشروعة فرصاً ضائعة، وسبل عيش ضائعة، وفقراً متفاقماً.(14)، ومن خصائصها انها تهدد حقوق الإنسان في أي دولة، ويشمل ذلك تهديد حريات الحياة والأمن، فضلاً عن حقوق الحماية من المعاملة القاسية واللاإنسانية، ويعد الاتجار بالبشر أحد الاقتصادات غير المشروعة التي تنتهك حقوق الإنسان، فضلاً الجرائم الإلكترونية، والجرائم البيئية، من خصائصها ايضاً انها تستهدف الفئات السكانية الأكثر ضعفاً من بين النساء والأطفال والشباب الذين يتعرضون للاستغلال والتمييز والتشريد والقتل.([15]،ص25)، وأخيراً من أهم خصائصا التي حددتها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة هو أنها

ترتكب في أكثر من دولة، أو يتم التخطيط لها في دولة واحدة ويتم ارتكابها في دولة أخرى، أو حتى يتم ارتكابها في دولة واحدة ولكنها تؤثر على الدول المجاورة. (16، ص5).

ثالثاً : أنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

بما أن دول العالم لم تتفق بالإجماع على تعريف موحد جامع وشامل للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، فإنها اختلفت أيضاً في تحديد أنواعها، إذ قسمت الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على أقسام عدة تختلف من دولة الى أخرى وفقاً لاعتبارات سياسية واجتماعية واقتصادية وقضائية وأمنية وغيرها، غير أن القسم الأكبر من دول العالم تتفق في تقسيمها للجريمة المنظمة العابرة للحدود مع تقسيم مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة والذي قسمها على النحو الآتي. (17) .

1. الاتجار بالمخدرات:

هي جريمة عالمية، تتضمن زراعة وتصنيع وتوزيع وبيع المواد الخاضعة لقوانين حظر المخدرات، وكما ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة عام 2011 عن التدفقات المرتبطة بالإتجار بالمخدرات، فإن العائدات المرتبطة بذلك تبلغ نحو (650) مليار دولار أميركي سنوياً، أي ما يعادل (1.5) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي أن أكبر دخل للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يأتي من المخدرات غير المشروعة.

2. الاتجار بالبشر:

يمثل الاتجار بالبشر، تجنيد أو نقل أو إيواء أشخاص بغرض الاستغلال، مثل الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الاسترقاق أو نزع الأعضاء، ويمكن أن يكون الضحايا أطفالاً أو بالغين، فتياناً أو فتيات، رجالاً أو نساءً، ويجري الاتجار بهم باستخدام وسائل غير مشروعة مثل التهديد بالقوة أو استخدامها أو المكائد الاحتيالية أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة.

3. تهريب المهاجرين:

يقصد بها نقل الأشخاص عبر الحدود الدولية لتحقيق مكاسب مالية، وتعد تجارةً إجراميةً مربحة. إذ قُدر عدد المهاجرين الذين تم تهريبهم بما لا يقل عن (2.5) مليون مهاجر، مما حقق أرباحاً تصل إلى (5.7) مليار دولار للمهربين، فضلاً عن وجود (30) مساراً رئيساً لتهريب المهاجرين حول العالم وفقاً لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عام 2018، مما يبرز النطاق الواسع لهذا النوع من الجرائم غير المشروعة.

4. غسيل الأموال:

هي عملية إخفاء أصول الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة، وتحويل الأموال القذرة إلى أموال نظيفة وهي آفة عالمية تغذي الفساد، وتقوض المؤسسات المالية، وتسهل مجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية. ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة حول النزاهة المالية، أن قرابة (1.6) تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل (2.7%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، يذهب كأموال مغسولة سنوياً، مما يشوه الاقتصادات، ويُعيق التنمية، ويُقوض الثقة في النظام المالي.

5. الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية:

يقصد بها الاتجار بالأسلحة أو تهريب الأسلحة، وهو بيع أو نقل الأسلحة النارية أو الذخيرة من دولة إلى أخرى عبر الحدود الوطنية دون الحصول على إذن من كلا الدولتين' إذ يؤدي هذا النوع من الجرائم إلى تأجيج الصراعات ويسهم في زيادة كبيرة في النشاط الإجرامي في العديد من دول العالم. ووفقاً لتقرير مكتب الامم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة عام 2021، أن (260) ألف شخص قتلوا بالأسلحة الصغيرة، بما يعادل (45%) من جميع الوفيات العنيفة، أي أكثر من (700) شخص يومياً، أو شخص واحد يموت كل دقيقتين.

6. الجرائم البيئية :

يقصد بها الاتجار بالحياة البرية والموارد الطبيعية، وكل ما يعوق جهود الحفاظ عليها، ويضر بالنظم البيئية، ويقوض قدرة كوكب الأرض على التخفيف من آثار تغير المناخ، فقد وثقت عمليات الضبط في التقرير العالمي عن جرائم الحياة البرية الصادر عن مكتب الأمم المتحدة بين عامي 2015 و2021، أن هناك اتجار غير مشروع بـ (13) مليون نبات وحيوان في (162) دولة ومنطقة، مما أثر على قرابة (4000) نوع، معظم هذه الأنواع مُدرجة في اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية .

7. الجرائم الالكترونية :

وتشمل الجرائم الإلكترونية طيفًا واسعًا من الجرائم ، مثل الاحتيال الإلكتروني وسرقة البيانات وغيرها، ويتراوح مرتكبوها بين المجرمين الأفراد والشبكات المنظمة، مستغلين عدم الكشف عن هويتهم وسهولة الوصول إلى العالم الرقمي، إذ تتطور الأساليب المستخدمة باستمرار، وتصبح أكثر تعقيداً وصعوبة في الكشف. إذ تنتشر البرمجيات الخبيثة، وتُفاقم العمليات السيبرانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي من حجم التهديد، بينما تُشكل الإمكانية المُحتملة للحوسبة الكمومية لكسر التشفير خطراً كبيراً على البنية التحتية للأمن السيبراني للدول، ومن الاتجاهات المُقلقة تزايد هجمات برامج الفدية، التي تُعطل الأنظمة الحيوية وتحتجز البيانات رهينة. في عام 2023 وحده، بلغت قيمة مدفوعات برامج الفدية قرابة (101) مليار دولار أمريكي . تُعطل هذه الهجمات خدمات أساسية كالرعاية الصحية والخدمات المصرفية، وتُقوّض ثقة الجمهور بالدولة في الحفاظ على أمنه وسلامته.

المطلب الثاني: التهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة العابرة للحدود على أمن الدولة :

تشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تهديداً لأمن الأشخاص ونظام الدولة في جميع دول العالم، ولكن في السنوات الأخيرة تغيرت درجة هذا التهديد وطبيعته وأصبح يشكل مشكلة أكبر للدول ومواطنيها، بل وفي بعض الحالات يقوض قدرة الحكومات على حماية مواطنيها وأنفسها؛ وفي الدول الأضعف يمكن أن تتسبب الجريمة المنظمة في عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، أو حتى تؤدي في الحالات القصوى إلى فشل الدولة أو انهيارها.([18]،ص10)، تشير بيانات التقرير العالمي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية للعامين 2021 و2023 الصادر عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أن العراق يحتل المرتبة (8) عالمياً في جداول تصنيف الدول على أساس مؤشر(الجريمة المنظمة العابرة للحدود) ودرجة الاجرام، إذ سجل العراق (7.05) و(7.13) درجة اجرامية على مستوى العالم خلال هذين العامين حسب الترتيب، بينما احتل المرتبتين (3) و(2) على مستوى قارة آسيا خلال العامين الآنفين الذكر حسب الترتيب، أما بالنسبة لمؤشر (درجات السوق الاجرامية)، تشير جداول التصنيف العالمي، أن العراق احتل المرتبة(15) عالمياً، بواقع(6.35) درجة اجرامية عام 2021، بينما شغل المرتبة (32) عالمياً، بواقع (6.27) درجة اجرامية عام 2023، بفارق بلغ (0.8) درجة اجرامية عن عام 2021، وبالنسبة لمؤشر (الجهات الاجرامية الفاعلة)، تشير جداول التصنيف لعام 2021، أن العراق احتل المرتبة(6) عالمياً، بواقع(7.75) درجة اجرامية، إذ سجل المجرمون الذين على غرار المافيا(6.5) درجة اجرامية، في حين سجل المجرمون الذين يصنفون على أنهم شبكات اجرامية (7.5) درجة اجرامية، بينما سجل المجرمون الفاعلون التابعون للدولة (8.0) درجة اجرامية، فيما سجل المجرمون الفاعلون الأجانب(9.0) درجة اجرامية، في حين تشير جداول التصنيف لعام 2023، أن العراق شغل المرتبة(6) عالمياً في مؤشر (الجهات الاجرامية الفاعلة) بواقع(8.00) درجة اجرامية، إذ سجل المجرمون الذين على غرار المافيا(6.5) درجة اجرامية، في حين سجل المجرمون الذين يصنفون على أنهم شبكات اجرامية (8.5) درجة اجرامية، بينما سجل المجرمون الفاعلون التابعون للدولة (8.5) درجة اجرامية، فيما سجل المجرمون الفاعلون الأجانب(9.0) درجة اجرامية، وسجل مجرمو القطاع الخاص(7.5) درجة اجرامية. (19)

يتضح من البيانات أعلاه أن مؤشر الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في العراق في حالة تنامي، وسائر في اتجاهات خطيرة جداً، في ظل تصاعد درجة الجريمة المنظمة في العراق ومرتبته الاجرامية على مستوى القارة والعالم على حدٍ سواء، فضلاً عن تنامي وتوسع الجهات الاجرامية في العراق على اختلاف أشكالها وأنواعها، وهذا من الناحية الجيوسياسية مؤشر على ضعف قوة الدولة وقدرة في السيطرة على الجهات الاجرامية داخل العراق والحد من نموها وتوسعها؛ وذلك بسبب استفحال الفساد الاداري والمالي، الذي أخذ يتوسع داخل الاجهزة الأمنية، بل حتى القضاء لم يسلم من سيطرة وسطوة الجهات الاجرامية الفاعلة في العراق، خاصة وان كثير من القضاة والمحامون تعرضوا لضغوط المجرمين المنظمين، وتهديدهم بالتصفية أو قبول الرشا من أجل غض النظر عن الجماعات الاجرامية أو اصدار احكام بتبرئتهم وعدم ادانتهم، وهذا حتماً ستكون له انعكاسات جيوسياسية سلبية وخطيرة على

قوة الدولة العراقية وعلاقاتها الخارجية وعلى اقتصادها وأمنها واستقراها واستقرار مواطنيها.

وبالنسبة لفحص التأثير الجيوسياسي لجريمة المخدرات على أمن الدولة والمجتمع، تبين من خلال تحليل بيانات جدول (1)، وشكل(1)، أن العراق يشغل المرتبة (15) عالمياً، إذ سجلت تجارة الهيروين(6.0) درجة اجرامية، وتجارة الكوكايين(5.0) درجة اجرامية، وتجارة القنب(6.0) درجة اجرامية، وتجارة المخدرات الاصطناعية(6.0) درجة اجرامية خلال العام2021، في حين شغل المرتبة(32) عالمياً، في عام 2023، سجلت تجارة الهيروين(6.0) درجة اجرامية، وتجارة الكوكايين(5.0) درجة اجرامية، وتجارة القنب(5.5) درجة اجرامية، وتجارة المخدرات الاصطناعية(7.0) درجة اجرامية خلال هذا العام، وعلى مستوى قارة آسيا احتل العراق المرتبة(8)، والمرتبة(17) خلال العامين 2021، و2023 .

جدول (1) تجارة المخدرات ودرجة السوق الاجرامية حسب النوع في العراق للمدة(2021 ـ 2023)

نوع المادة	درجة السوق الاجرامية	
	2021	2023
الهيروين	6.0	6.0
الكوكايين	5.0	5.0
القنب	6.0	5.5
المخدرات الاصطناعية	6.0	7.0

Source: Global Initiative Against Transnational Or Crime, Global Organized Crime Index 2021-2023, Appendix 3,4. Ranking tables.

شكل (1) تجارة المخدرات ودرجة السوق الاجرامية حسب النوع في العراق للمدة(2021ـ2023)

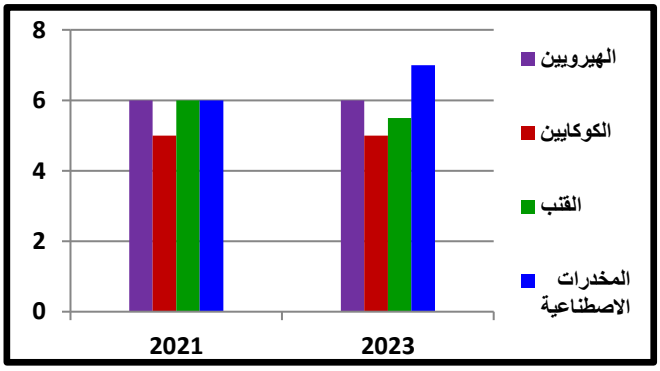

Source: tables(1).

أما بالنسبة لكميات المخدرات المضبوطة في العراق حسب النوع، فمن خلال تحليل بيانات جدول(2) وشكل(2)، تبين أن مادة (الكبتاجون) تحتل المرتبة الأولى من حيث كمية المواد المخدرة المضبوطة خلال المدة 2019 ـ 2023، إذ سجلت (181، 322، 273، 1256، 4094) كغم/ مكافئ حسب الترتيب، في حين جاءت مادة (الميثامفيتامين) بالمرتبة الثانية بواقع (185، 65، 410، 626، 1278) كغم/ مكافئ حسب الترتيب، بينما جاءت مادة (الهيروين) بالمرتبة الثالثة بواقع (89، 549، 210، 94، 233) كغم/ مكافئ حسب الترتيب، وجاءت مادة (الأفيون) بالمرتبة الرابعة لتسجل (43، 102، 549، 195، 362) كغم/ مكافئ حسب الترتيب، في حين جاءت مادة (راتنج القنب) بالمرتبة الأخيرة بواقع (126، 309، 242، 128، 270) كغم/ مكافئ حسب الترتيب.

جدول (2) الكميات السنوية من المخدرات المضبوطة في العراق حسب النوع للمدة(2019ـ2023) بـ (كغم مكافئ)

نوع المادة	السنة				
	2019	2020	2021	2022	2023
الكبتاجون	181	322	273	1256	4094
الميثامفيتامين	185	65	410	626	1278
الهيروين	89	549	210	94	233
الأفيون	43	102	549	195	362
راتنج القنب	126	309	242	128	270

Source: United Nations Office on Drugs and Crime Drug Trafficking Dynamics across Iraq and the Middle East: Trends and Responses,Fig3,p18.

شكل (2) الكميات السنوية من المخدرات المضبوطة في العراق حسب النوع للمدة(2019ـ2023) بـ (كغم مكافئ)

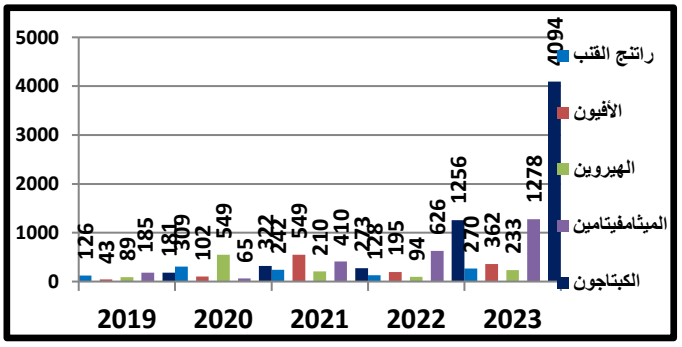

Source: tables(2).

ومن خلال نظرة فاحصة لجدولي(1)،(2) وشكلي(1)،(2) في أعلاه نلاحظ أن العراق يحتل مراكز متقدمة عالمياً في تجارة المخدرات، فضلاً عن أن كميات المخدرات المضبوطة خلال المدة 2018 ـ 2023 على اختلاف أنواعها في حالة تنامي في العراق، وبشكل مخيف جداً،

وهذا الأمر بلا شك ستكون له انعكاسات جيوسياسية سلبية وخطيرة على أمن واستقرار الدولة والمجتمع على حدٍ سواء، إذ تُشكل جريمة المخدرات تهديداً حقيقياً للدولة وللأمن الإنساني والأداء المؤسسي وتماسك النسيج الاجتماعي، وتهديداً للاقتصاد والتنمية، وتعمل على تفويض الأمن المجتمعي، وتجعل الدولة مستهلكة وضعيفة يسهل الاستيلاء عليها، لاسيما في ظل الصورة الرمادية التي قدمها تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة لعام 2024 الخاص بالعراق، والذي أكد فيها أن تقييمات اتجاهات الاتجار بالمخدرات في العراق محبطة بسبب محدودية البيانات الموثوقة التي قدمها العراق حول إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها في الدولة.

كما يخلق هذا النوع من الجرائم حالة من التوتر والصراع الجيوسياسي بين الدول من خلال تسلل الجريمة المنظمة عبر الحدود السياسية أو من خارجها، وتعزيز حالة عدم الاستقرار في الدولة ونشر الفساد والعنف، وتأجيج الصراعات المسلحة بدعم من دولة أخرى معادية بغية افساد الحكم وتوسيع الاسواق غير المشروعة في الدولة لزعزعة اقتصادها وامنها واستقرارها ومن ثم الاطاحة بنظامها السياسي، أو السماح لجهات خارجية أخرى للتدخل كجهات فاعلة بذريعة المساهمة بفض النزاع، ولكن تعمل على اطالة أمد النزاعات والصراعات بما يخدم مصالحها.

ان استثمار بعض الدول في الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية للاضرار في دول أخرى هو أمراً ليس بغريب، بل يعد توسعاً جيوسياسياً مرتبط بدرجة كبيرة بالتوسع الجيوستراتيجي العابر الذي تتبناه الدول الكبرى، والذي يتم تطبيقه بشكل متكرر لتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي وتوسيع نطاق أسواقها وتجارتها الخارجية، وكثيراً ما يرتبط هذا النوع من الجرائم بنظريات المؤامرة والصراع بين القوة الغامضة داخل الدولة وخارجها، وبين القوة الوطنية داخل الدولة، والعراق ليس ببعيد عن هذه المؤامرات، فكثير من دول الجوار متورطة بتصدير المخدرات الى العراق؛ وذلك من أجل اضعاف قوته السكانية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وجعله دولة ضعيفة غير قادرة على حماية نفسها وحماية مواطنيها، وغير قادرة على ادارة مؤسساتها، أي جعله دولة فاشلة وهشة سياسياً واقتصادياً، وبالنتيجة يسمح ذلك للدول الخارجية الاقليمية والعالمية للتدخل في شؤون العراق الداخلية، والتحكم في قراره السياسي وفي اقتصاده وإخضاعه للتبعية السياسية والاقتصادية الخارجية.

وبالنسبة لفحص تأثير جرائم الاتجار في البشر، تشير بيانات تقرير مؤشرات الجريمة المنظمة العالمي 2021، أن العراق احتل المرتبة (15) عالمياً في مؤشر الاتجار بالبشر، إذ سجل (8.0) درجة اجرامية، بينما احتل المرتبة (9) على مستوى قارة آسيا للعام نفسه، في حين تشير بيانات عام 2023 أن العراق شغل المرتبة (32) عالمياً في ذات المؤشر، إذ سجل (6.27) درجة اجرامية، بينما شغل المرتبة (17) على مستوى قارة آسيا. وهو مؤشر خطير يدل على ارتفاع حجم جريمة الاتجار بالبشر بشكل كبير جداً على الرغم من تراجع درجة المؤشر بفارق (1.73) درجة اجرامية في عام 2023 مقارنة بعام 2021، ويرجع سبب ارتفاع جرائم الاتجار بالبشر الى ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين في العراق الناتج عن صعوبة الحياة وقلة فرص العمل، هذه المراكز المتقدمة التي شغلها العراق في جرائم الاتجار بالبشر، لا تنتهك الحقوق المدنية والانسانية فحسب بل تعرض صحة النساء والاطفال والشباب للخطر، إذ تحرم جرائم الاتجار بالبشر المواطنين العراقيين من الحفاظ على كرامتهم وحريتهم، وهذا من الناحية الجيوسياسية يضعف الدولة ويحجم قدرتها في حماية مواطنيها، ومن ثم يقوض أمنها الدولي.

أما بالنسبة لتأثير جريمة تهريب المهاجرين على أمن العراق وأمن مواطنيه، فتشير بيانات تقرير مؤشرات الجريمة المنظمة العالمي 2021، أن العراق شغل المرتبة (15) عالمياً في مؤشر تهريب البشر،

جدول (4) حجم الأموال المغسولة المنقولة عبر الحدود العر اقية والمجهزة لاستخدامها في تمويل الارهاب من قبل تنظيم للمدة 2018 ـ 2022 بـ (الدولار الأمريكي)

ت	السنوات	الأموال المغسولة المحولة من العراق والمخصصة لاستخدامها في تمويل المنظمات الإرهابية الأجنبية
1	2018	800,870
2	2019	546,000
3	2020	400,365
4	2021	248,080
5	2022	196,000
المجموع		9,391,315

Source: Middle East North Africa Financial Action Task Force, MER of the Republic of Iraq – May 2024 Anti-money Laundering and Counter Terrorist Financing in the Republic of Iraq, tables(4.2),P131 .

إذ سجل (8.5) درجة اجرامية، بينما شغل المرتبة (9) على مستوى قارة آسيا للعام نفسه، في حين تشير بيانات عام 2023 أن العراق شغل المرتبة (32) عالمياً، إذ سجل (8.5) درجة اجرامية ، بينما احتل المرتبة (17) على مستوى قارة آسيا. مما يلاحظ ثبات الدرجة الاجرامية لمؤشر تهريب البشر خلال العامين 2021 و 2023 وهذا الأمر يدعو للشك في صحة وعدم موثوقية البيانات، إذ من غير المعقول ثبات المؤشر لمدة ثلاث سنوات دون ارتفاع أو انخفاض في درجة الاجرام، ومع ذلك فإن العراق شغل مراتب عالمية متقدمة في جرائم تهريب المهاجرين على الرغم من تراجع الترتيب في عام 2023 مقارنة بعام 2021، هذا النوع من الجرائم يظهر تأثيره الجيوسياسي من خلال فاعليته في اضعاف قوة الدولة، وتقويض قدرتها على حماية حدودها وسيادتها، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن قدرته على تقليل فرص المهاجرين من الانتقال الى دول أخرى بشكل قانوني وآمن، ويزيد من عدد الضحايا، ويهدد أمن الدولة والمجتمع، كما يهدد علاقات الدولة الخارجية السياسية الاقتصادية.

وبالنسبة لفحص تأثير جريمة غسيل الأموال على أمن الدولة العراقية وأمن مواطنها، يتضح من تحليل بيانات جدول (3) أن عدد جرائم غسيل الأموال الكلي في العراق بلغ (287) جريمة للمدة 2018 ـ 2022، منها(85) جريمة منظمة، احتلت جرائم الفساد المالي والاداري المرتبة الأولى في عمليات غسيل الأموال، إذ بلغ عدد جرائم غسيل الأموال عن طريق الفساد (122) جريمة، منها(35) جريمة فساد مصنفة على أنها جرائم منظمة، في حين جاءت جرائم الاتجار بالمخدرات بالمرتبة الثانية كجرائم لغسيل الأموال العراقية، وبلغ عددها(42) جريمة، منها(12) جريمة مخدرات مصنفة على أنها جرائم منظمة، وجاءت جرائم التعلم الآلي المستقل(التحيز في ادخال البيانات الالكترونية المالية والتجارية) بالمرتبة الثالثة بواقع (36) جريمة، منها(15) جريمة تحيز آلي مصنفة على أنها جرائم منظمة .

جدول (3) عدد جرائم غسيل الاموال في العراق حسب النوع للمدة(2018ـ2022)

ت	نوع الجريمة	الجرائم المنظمة	شبكات فردية غير منظمة
1	فساد	35	87
2	الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمواد المؤثرة على العقل	12	30
3	التعلم الآلي المستقل	15	21
4	تهريب المشتقات النفطية	6	5
5	التهريب الضريبي	.	13
6	الاتجار بالآثار الوطنية	5	13
7	تزوير	5	21
8	احتيال	7	11
9	خرق الثقة	.	1
المجموع		85	202

Source: Middle East North Africa Financial Action Task Force, MER of the Republic of Iraq – May 2024 Anti-money Laundering and Counter Terrorist Financing in the Republic of Iraq, tables(25.3),P96.

وبالنسبة لحجم الأموال العراقية المغسولة، والمنقولة عبر الحدود العراقية لاستخدامها في تمويل الارهاب، تشير بيانات جدول (4) أن حجم الأموال العراقية المغسولة خلال المدة 2018 ـ 2022 بلغ (9,391,315) مليون دولار أمريكي، سجل عام 2018 المرتبة الأولى في حجم الأموال العراقية المغسولة بواقع (800,870) ألف دولار أمريكي، في حين جاء عام 2019 بالمرتبة الثانية بواقع (546,000) ألف دولار أمريكي، بينما جاء عام 2020 بالمرتبة الثالثة بواقع (400,365) ألف دولار أمريكي، فيما شغل عام 2021 المرتبة الرابعة بواقع (248,080) ألف دولار أمريكي، وجاء عام 2022

بالمرتبة الأخيرة كأخفض عام لحجم الأموال العراقية المغسولة بواقع (196,000)، ألف دولار أمريكي.

من خلال تحليل بيانات جدولي (3) و (4)، يتضح أن جريمة غسيل الأموال جريمة مستفحلة في العراق، وذات أبعاد جيوسياسية خطيرة على أمن واستقرار الدولة ومواطنيها، لدرجة يصعب القضاء عليها مالم تتم الاستعانة بشركات دولية متخصصة بالكشف عن جرائم غسيل الأموال، إذ يشتبه بتورط بعض الشخصيات السياسية في عمليات غسيل أموال ودعم الارهاب، فضلا عن اتهام كثير من الشخصيات السياسية بجرائم الفساد الاداري والمالي في العراق والتعاون مع الجماعات الاجرامية المنظمة، لاسيما بعض الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، التي لم تكشف عن ذممها المالية ومصادر أموالها وعقاراتها، ولديها سلطة ونفوذ كبيرين، وتمارس التهديد والابتزاز على الموظفين والمؤسسات الحكومية، هذه الجماعة الخارجة عن القانون متهمة بأنها محمية من بعض الجهات السياسية المتنفذة في العراق، والمتهمة بأنها تحظى بتأمين وتواطؤ سلبي نشط من جانب بعض الشخصيات السياسية المتنفذة لمنع محاسبة المجرمين وضمان إفلاتهم من العقاب عند القبض عليهم، وعلى الرغم من تأكيدات جهاز مكافحة غسيل الأموال التابع لوزارة الداخلية العراقية بعدم وجود أدلة قانونية تثبت تورط بعض المسؤولين الحكوميين في العراق بجرائم غسيل الأموال، تبقي الشكوك والشبهات حاضرة بقوة في أدبيات الباحثين والمختصين في مجال الجريمة، ولذلك على الحكومة بذل جهود كبيرة للكشف عن الغموض الكبير في هذا النوع من الجرائم لاسيما جرائم غسيل الأموال وجرائم المخدرات، وإبداء أعلى درجات الشفافية بكل جوانبها؛ لأن هذا النوع من الجرائم يشكل في المنظور الجيوسياسي خطراً وتهديداً كبيراً على وجود الدولة العراقية وعلى قوتها وقدرتها واقتصادها ومؤسساتها وأمنها القومي، واستقرار نظامها السياسي وأمن واستقرار مواطنيها.

وبالنسبة لفحص تأثير جريمة الاتجار بالأسلحة النارية في العراق، تشير بيانات تقرير مؤشرات الجريمة المنظمة العالمي عام 2021، أن العراق شغل المرتبة (15) عالمياً في مؤشر الاتجار بالأسلحة، إذ سجل (5.0) درجة اجرامية، بينما شغل المرتبة (9) على مستوى قارة آسيا للعام نفسه، في حين شغل المرتبة (32) عالميا عام 2023، بواقع (9.0) درجة اجرامية، بينما شغل المرتبة (17) على مستوى قارة آسيا. وهو مؤشر خطير يدل على ارتفاع حجم جريمة الاتجار بالأسلحة خلال عام 2023 بشكل كبير جداً بفارق (4.0) درجة اجرامية مقارنة بعام 2021، ويرجع سبب ذلك الى زيادة الطلب على السلاح في العراق، والذي تعكسه حجم الأموال المغسولة في جرائم الاتجار بالسلاح ودعم الارهاب وجرائم المخدرات، لذلك فأن استمرار زيادة الطلب على الاسلحة في العراق، واساءة استخدامها، يشكل من الناحية الجيوسياسية تهديداً للسلم والامن الاجتماعي العراقي والدولي، ويتسبب في خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات، ويفسد مؤسسات الدولة، ويؤدي الى زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن وتقويض فعالية منظومة الأمن، وبالنتيجة تقويض قوة الدولة وقدرتها على القيام بمهامها لحماية أمنها وأمن مواطنيها .

أما بالنسبة لفحص تأثير الجرائم البيئية على أمن الدولة العراقية ومجتمعها، تشير بيانات تقرير مؤشرات الجريمة المنظمة العالمي عام 2021، أن العراق شغل المرتبة (15) عالمياً في مؤشر الجرائم البيئية، بنوعيها الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية، والجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية، إذ سجل العراق (1.5) درجة اجرامية من الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية، بينما سجل (4.5) درجة اجرامية من الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية، مما يلاحظ أن العراق شغل مرتبة متقدمة عالمياً في الجرائم البيئية، إذ تعرضت البيئة العراقية الى أضرار خطيرة بدءاً من الحرب العراقية الإيرانية حتى صعود تنظيم داعش الارهابي، ولا تزال الى الآن تتعرض الى الانتهاك والتخريب غير المبرر، كذلك تأثرت البيئة العراقية بشدة جراء الصراعات، ومواجهة العراق لتغير المناخ، والصراعات على المياه مع جيرانه، وارتفاع مستويات التلوث الصناعي، وفقدان التنوع البيولوجي، والعواقب الوخيمة لسياسات الأرض المحروقة التي تركها تنظيم داعش على البيئة العراقية، وغالبًا ما تلجأ الجريمة المنظمة إلى إفساد المسؤولين الحكوميين فيستغلون الأرض أسوء استغلال من أجل تحقيق الربح على حساب حماية البيئة، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك تعاون المسؤولين الحكوميين مع بعض

الجماعات المسلحة للاستيلاء على بعض الاراضي الزراعية التابعة للدولة، أو شراء بعض الاراضي الزراعية والبساتين داخل المدن وتجريف وإزالة وقطع الأشجار بشكل غير قانوني وتحويلها الى أراضي سكنية أو استغلالها بطرق غير مشروعة من أجل المتاجرة فيها وتحقيق أعلى مستويات الربح غير المشروع على حساب تدمير البيئة. كل ذلك حتماً سيشكل تهديدات خطيرة ومختلفة المستويات، على قوة الدولة وعلى اقتصادها وحماية أمنها وأمن وحقوق مجتمعها.

وبالنسبة لفحص تأثير الجريمة الالكترونية على أمن العراق ومجتمعه، تشير بيانات تقرير مؤشرات الجريمة المنظمة العالمي عام 2023، أن العراق سجل (0.2) درجة اجرامية من الجرائم الالكترونية المعتمدة على الانترنت، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول العالم الأخرى روسيا مثلاً، التي سجلت (9,0) درجة اجرامية، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من الجرائم أصبح يشكل خطراً حقيقياً في السنوات الأخيرة على أمن الدول وأمن مواطنيها، فقد زادت بشكل كبير كمية الهجمات الالكترونية التي تتم باستخدام فيروسات الكمبيوتر وسرقة الهوية والاحتيال المالي عن طريق رسائل البريد الإلكتروني الاحتيالية والمواقع الإلكترونية المزيفة والاختراق لأنظمة الكمبيوتر، والذي يتيح للمجرمين سرقة معلومات سرية ومهمة واستخدامها لأغراض غير مشروعة، ولذلك فإن الجريمة الإلكترونية قد تُشكل تهديداً خطيراً ومتنامياً على قوة العراق وعلاقاته الخارجية، وعلى أمنه الوطني والاقتصادي مستقبلاً في ظل ضعف البنية التحتية الالكترونية والسيبرانية للعراق، إذ تُلحق الاختراقات الإلكترونية ذات الدوافع المالية والسياسية، وحتى تلك التي لا ترتبط بأهداف الدولة، ضرراً بأمن المجتمع والأمن القومي للدولة.

الاستنتاجات:

1. أسهمت العولمة وتطور التكنولوجيا والاتصالات في العقدين الأخيرين بدرجة كبيرة بتوسيع وانتشار الجريمة المنظمة في العراق، ونشوء أسواق اجرامية جديدة، وأشكال جديدة من التنظيمات الاجرامية المنظمة.

2. تشكل الجريمة المنظمة تهديداً كبيراً لأمن الدولة والمجتمع في العراق، ولابد من التعامل معها بحزم وفعالية؛ بغية ايقاف استفحالها لدرجة تقويض قوة وقدرة الدولة على تحقيق الامن والاستقرار.

3. يشغل العراق المرتبة (8) عالمياً في مؤشر(الجريمة المنظمة العابرة للحدود)، ودرجة الاجرام، حسب جداول التصنيف في تقرير الجريمة المنظمة العالمي الصادر عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إذ سجل العراق (7.05) و(7.13) درجة اجرامية على مستوى العالم خلال العامين 2021 و2023 حسب الترتيب، بينما احتل المرتبتين (3) و(2) على مستوى قارة آسيا خلال العامين الآنفين الذكر حسب الترتيب، وهو مؤشر خطير يدل على تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في العراق في ظل تصاعد درجة العراق الاجرامية على مستوى القارة والعالم على حدٍ سواء، وهذا له تبعات جيوسياسية سلبية كبيرة على قوة الدولة وعلى اقتصادها وأمنها واستقرارها وأمن مواطنيها.

4. شغل العراق المرتبة (15) عالمياً، في جرائم المخدرات حسب جداول التصنيف في تقرير الجريمة المنظمة العالمي عام 2021، بينما شغل المرتبة (32) عالمياً عام 2023، تصدرت (تجارة الهروين) أنواع المخدرات المتاجر فيها، والسوق الاجرامية في العراق خلال العامين 2021 و 2023 بواقع(6.0) درجة اجرامية، لكلا العامين الآنفين الذكر، في حين تصدرت مادة (الكبتاجون) كميات المخدرات المضبوطة خلال المدة 2019 ـ 2023، وهو مؤشر خطير يدل على أن كميات المخدرات المضبوطة على اختلاف أنواعها في حالة تنامي في العراق، وبشكل مخيف جداً، وهذا الأمر بلا شك ستكون له انعكاسات جيوسياسية سلبية وخطيرة على قوة العراق وعلاقاته الخارجية وعلى اقتصاده وأمن واستقرار الدولة والمجتمع.

5. بلغ عدد جرائم غسيل الأموال الكلي في العراق (287) جريمة للمدة 2018 ـ 2022، منها(85) جريمة منظمة، شغلت جرائم الفساد المالي والاداري المرتبة الأولى في عمليات غسيل الأموال، إذ بلغ عدد جرائم غسيل الأموال عن طريق الفساد (122) جريمة، منها(35) جريمة فساد مصنفة على أنها جرائم منظمة، فيما بلغ حجم الأموال المغسولة المنقولة عبر الحدود العراقية لاستخدامها

في تميل الارهاب (9,391,315) مليون دولار أمريكي خلال المدة 2018 ـ 2022، شغل عام 2018 المرتبة الأولى في حجم الأموال العراقية المغسولة بواقع (800,870) ألف دولار أمريكي، هذه الارقام التي شككت الأمم المتحدة في صحتها وموثوقيتها هي مؤشر خطير على حجم الدمار الكبير الذي تعرض له الاقتصاد العراقي، وحجم الفساد المالي والاداري في العراق الذي تشترك فيه كثير من الشخصيات السياسية والحكومية، مما أسهم في تقويض قوة الدولة وقدرتها في السيطرة على العصابات الاجرامية المنظمة، وستكون له تداعيات مستقبلية جيوسياسية خطيرة على استقرار الدولة واستمرار نظامها السياسي الحالي، وأمن واستقرار مواطنيها.

6. تسلل عصابات الجريمة المنظمة الى مؤسسات الدولة وافسادها، من خلال استخدام السلطة وقوة السلاح والابتزاز والمحسوبية وتقديم الرشوة لإجبار الموظفين واخضاعهم لتنفيذ متطلبات الجماعات الاجرامية، والعبث باقتصاد الدولة القانوني، وممارسة عمليات غسيل الأموال، وذا من الناحية الجيوسياسية يضعف الدولة ويجعلها هشة سياسياً واقتصادياً .

7. تسببت جرائم الاتجار بالمخدرات والأسلحة وغسيل الأموال بفسح المجال أمام الدول الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق ومحاولة التحكم باقتصاده وفرض عقوبات اقتصادية على المؤسسات المالية العراقية، وهذا من الناحية الجيوسياسية يضعف الدولة العراقية ويضعها تحت التبعية السياسية والاقتصادية.

المقترحات:

1. على صناع القرار في العراق مهاجمة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على كل المستويات، وعدم تركها دون رادع؛ لأنها خطيرة لدرجة انها قادرة على تقويض فعالية الحكومة، وتدمير مؤسساتها، وتدمير الأمن وافساد حياة المواطنين، بل والاستيلاء على الدولة بالكامل.

2. هناك حاجة ملحة لعقد تحالفات دولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في العراق، فضلاً عن تعاون ودعم الدولة لهيئات ومؤسسات مكافحة الفساد والمجتمع المدني، وتوفير الحماية لموظفيها، فقد تجاوزت الجريمة المنظمة قدرات وإمكانات أجهزة إنفاذ القانون، ولابد من الاعتراف بهذه الحقيقة المؤلمة.

3. ان تتزايد استثمارات الجريمة المنظمة في الاقتصاد القانوني، له تأثيرات خطيرة على اقتصاد العراق ومجتمعه وعلى أمنه القومي، ولذلك يجب منع تسلل الجريمة المنظمة الى الاقتصاد القانوني، وايقاف سيطرتها على مؤسسات الدولة، والقضاء على عمليات الابتزاز والتهديد التي تمارسها ضد موظفي الدولة.

4. على صناع القرار في العراق مهاجمة الثروة الإجرامية، من المال غير المشرع وغيره من أنواع الأصول التي مصدرها جرائم المخدرات وغسيل الأموال وجميع أنواع الجريمة المنظمة، لتقويض قوة الجماعات الإجرامية المنظمة وقدرتها الاقتصادية وسيطرتها المحلية والإقليمية والدولية مهما كانت عناوينها ومستوياتها ونفوذها وسطوتها.

5. يجب تطوير إجراءات الرقابة والتدقيق في العراق بشكل أكبر وتطبيقها على نطاق واسع، وهذا يتطلب تكثيف جهود التعاون على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، لبناء قاعدة بيانات دقيقة عن الجريمة المنظمة في العراق، وتتبع تطوراتها بشكل دوري .

6. تعزيز الحدود العراقية بكاميرات حرارية تعمل بالذكاء الاصطناعي لمراقبة مسارات الجريمة المنظمة في العراق، دخولاً وخروجاً، بغية تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في منع التسلل الإجرامي إلى المجال المشروع والحد من الفرص الإجرامية في العراق.

المصادر

1- Borlini, L. &. (2022). organized crime as a collective securitu. international law and politics.

2- Hodess, R. (2008). organised crime and corruption. Anti-Corruption Resource Centre U4. Transparency International.

3- Zabyelina, Y. (2010). Defining Transnational Crime and Outlining Emerging Criminal Trends. Central European Journal of International and Security.

4- United Nations Office on Drugs and Crime. (2025), May 12). Transnational Organized Crime – The Globalized Illegal Economy.

5- Hesterman, J. L. (2005). Transnational Crime and the Criminal-Terrorist Nexus. Air University Press.

6- Borlini, L. &. (2022). organized crime as a collective securitu. international law and politics.

7- Angelo Elena, M. M. (2016). Organized Crime and the Legal Economy. Torino - Italy: United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute.

8- Shehdula Mirseda, E. K. (2024). The Characteristics of Transnational Organized Crime and the Factors Which Have Contributed to its Development. Academic Journal of Interdisciplinary Studies.

9- Jensen, E. (2016). Transnational Criminal Law. 1-27. stanford Law School Palo Alto, California.

10- Zabyelina, Y. (2010). Defining Transnational Crime and Outlining Emerging Criminal Trends. Central European Journal of International and Security.

11- Lana, D. (2020). organized crime as a threat to national security. Doctrina. Studia społeczno-polityczne(vol 17 issue 17).

12- Buscaglia, E. (2013). Transnational Organized Crime. Berlin: Transcript Verlag.

13- Shehdula Mirseda, E. K. (2024). The Characteristics of Transnational Organized Crime and the Factors Which Have Contributed to its Development. Academic Journal of Interdisciplinary Studies.

14- United Nations Office. (2025). different types of transnational organized crime. Retrieved May 13, 2025.

15- Oliveira, A. (2023). Four reasons why organized crime is a human rights issue. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH.

16- Anatolii Kyslyi, e. (2021). characteristics of transnational organized criminal groups and features of the investigation of their criminal activities. Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues.

17- United Nations Office. (2025). different types of transnational organized crime. Retrieved May 13, 2025.

18- Lana, D. (2020). organized crime as a threat to national security. Doctrina. Studia społeczno-polityczne(vol 17 issue 17) .

19-Global Initiative Against Transnational Organized Crime. (2021,2023). Global 1 Organized Crime Index .